

المصطلح النحوي وعلة تسميته

شرف الدين إِمحمد أحمد سالم

محاضر / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان / جامعة صبراتة - ليبيا

sharfaldeen.salem@sabu.edu.ly

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض موضوع (علة تسمية بعض المصطلحات النحوية)، وإيضاح أن لكل علم مصطلحاته المتعارف عليها بين أهله، وذلك أن للمصطلحات أثر عريض في فهم معطيات العلم وفك أسرارها، لا سيما علم النحو، واشتملت الدراسة أيضا على ذكر علة تسمية بعض المصطلحات النحوية، وما اختلف في علة تسميتها منها، وكان من هذه المصطلحات: (الاستثناء المفرغ، الاسم، اسم الفعل، الإعراب، الحرف، المضمر، المفعول المطلق، المفعول معه، المنقوص، همزة الوصل). وكان من أهم نتائج البحث: أن هناك صلة وثيقة بين المصطلحات النحوية ومسمياتها، وكان ذلك واضحا من خلال تفسير علة تسمية هذه المصطلحات، سواء كانت العلة قائمة على أساس معجمي دلالي، أم هيئة شكلية، أم وظيفة نحوية. الكلمات المفتاحية: المصطلح - النحوي - العلة - التسمية.

Grammatical Terminology and its Nomenclature

Sharaf Al-Din Mohamed Ahmed Salem

Lecturer / Faculty of Economics and Political Science, Surman

Sabratha University – Libya

sharfaldeen.salem@sabu.edu.ly

Abstract:

The study aims to review the subject of (the subject of naming some grammatical terms), and explained that each science has its terms that are recognized among its people, and that terms have a wide effect on understanding the data of science and deciphering its secrets, especially grammar, and the study also included mentioning the reason of naming some grammatical terms, and what differed in the rease of naming them, and one of these terms was: (empty exception, name, verb name, expression, letter, implied, absolute effect, effect with it, incompretent, link).

One of the most important results of the research was: that there is a close link between grammatical terms and their names, and this was evident through the explanation of the naming of these terms, whether the case is based on a semantic dictionary, a formal body, or a grammatic function.

Keywords: Term _ grammar _ reason _ name .

المقدمة:

مما لا ريب فيه أن هناك صلة وثيقة بين تسمية المصطلحات النحوية لغويا واصطلاحيا وهذه الصلة قد تكون قريبة أو بعيدة، لا سيما لو تذكرنا أن اهتمام النحاة لم يكن منصبا على وضع المصطلح النحو بداية، وإنما كان مكرسا على القضايا النحوية ومعالجتها بأسلوب أقرب إلى القصد اللغوي منه إلى الاصطلاح، ثم اكتسبت بعض تلك الألفاظ سماتها الاصطلاحية بعد أن درجت عند النحاة، وصاروا يوضحون علل إطلاق تلك المصطلحات على مسمياتها، ومن ثم تكون المناسبة واضحة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاح، لكن هذه المناسبة تختلف قريبا وبعدا بينهما، فقد نجد مصطلحات يعتمد في

تسميتها على المعنى المعجمي مباشرة، وقد نجد آخر يتلمس له ذلك تلمسا، وكيفما كان الأمر يمكننا أن نجد تلك المناسبة باعتبار حالة المسمى وعلاقته بالوجه التفسيري للمعنى اللغوي، فمرة تعتبر حالة المسمى باعتمادها المعنى الأسلوبي الذي يمثله تركيب معين، ومرة باعتمادها ما يتصل بالمسمى ويتم معناه ، ومرة ثالثة يكون باعتبار شكل المفردة رسماً أو شكلاً أو نطقاً، وقد يعتبر في ذلك أيضاً تأدية الوظيفة النحوية.. وتلك كلها تعد أسباباً على إطلاق ما بإزائها من المصطلحات. (أحمد خضير، خالد حوير، العدد 15، ص10).

سبب اختيار البحث:

تمثلت دوافع اختيار الموضوع في النقاط الآتية:

1. الرغبة في الوقوف على الأسباب المنهجية أو اللغوية التي دعت إلى اختيار هذه التسمية.
2. قلة الدراسات المتخصصة في علل المصطلحات النحوية، مقارنة بتلك التي تتناول القواعد.
3. الحاجة إلى تقريب النحو للمتعلمين من خلال فهم المصطلح ومعناه وأصله.
4. محاولة إبراز عقلية النحاة في اختيار الألفاظ المناسبة للمفاهيم النحوية.

مشكلة البحث :

تتخصر مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما العلة أو الدافع اللغوي أو الدلالي الذي أدى إلى تسمية المصطلحات بأسمائها المعروفة؟
- هل كانت هذه التسمية قائمة على منطق لغوي محدد، أم كانت اصطلاحية محضة؟.

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

- هل ترتبط التسمية بالسياق التداولي للغة في زمن النحاة الأوائل؟
- هل توجد علاقة بين المعنى اللغوي للمصطلح، ومعناه الاصطلاحي؟

- هل هناك اختلاف بين النحاة في التسميات أو العلل ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الجانب العلمي والتربوي والمنهجي، متمثلة في النقاط الآتية:
علمياً: يساهم في الكشف عن الأبعاد الدلالية والمعجمية والوظيفية للمصطلحات.
تربوياً: يساعد في تسهيل تعليم النحو من خلال توضيح سبب التسمية.
منهجياً: يظهر الأسس التي اعتمدها النحاة في اختيار مصطلحاتهم، سواء كانت اشتقاقية أو دلالية أو معجمية أو تعليمية أو وظيفة نحوية.
لغوياً: يعكس العلاقة بين الدلالة الأصلية للكلمات، واللغة العلمية (المصطلحات).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- بيان علل تسمية المصطلحات النحوية وأسبابها.
- تحليل الخلفية اللغوية والدلالية والتركيبية والمعجمية والوظيفية النحوية للمصطلحات.
- الكشف عن مدى ارتباط المصطلح النحوي بالدلالة اللغوية أو التركيبية أو المعجمية أو الوظيفة النحوية.
- توضيح أثر هذه التسميات في فهم النحو وتعليمه.

المطلب الأول : تعريف المصطلح النحوي وأهميته :

أولاً: تعريف المصطلح لغة واصطلاحاً: المصطلح في اللغة مأخوذ من مادة (اصطلاح) التي هي ضد الفساد، تقول: صلح يصلح صلاحاً وصلوحاً (ابن منظور، 1997م، 4/ 60-61)، والاصطلاح يعني الاتفاق، أي اتفاق جماعة على أمر مخصوص. وبذلك يكون المصطلح بمعناه الاصطلاحي: هو اتفاق جماعة النحاة على ألفاظ معينة لتؤدي معان خاصة، مثل ما يسمى بالمصطلح النحوي، ومصطلح أهل الحديث، والمصطلح الفقهي. (عوض القوزي، 1981 م، ص 22) . وتختلف المصطلحات باختلاف المناهج

التي تتميز بها كل فئة حسب ظروفها وثقافتها وما تمليه عليها طبيعة المادة العلمية التي تتناولها، وهذا ما أوجد للبصريين اصطلاحا وللکوفيين اصطلاحا آخر، رغم المادة المشتركة بينهما، وهي النحو العربي. لذا يمكن القول بأن المصطلحات كلمة أو عبارة تحمل في طياتها نظريات وآراء بشكل مختصر، ولهذا يصلح القول: "إن مفاتيح العلوم اصطلاحاتها، واصطلاحات العلوم ثمارها في حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد عما سواه" (عبد السلام المسدي، 1984م، ص11).

ثانيا : أهمية المصطلح : للمصطلح أهمية بالغة في تيسير النحو، حيث يرى كثير من أهل اللغة والنحو قديما وحديثا أن التيسير مرادف الاختصار، واعتبروا ذلك منهجا للتأليف، فألفوا مختصراتهم النحوية، سواء كانت نثرية أو متون أو منظومات شعرية، فقد لوحظ أن كثيرا من الدارسين والنحاة يميلون إلى تطويل القاعدة النحوية، ووضع تعليقات كثيرة، مع إغفال ما قد يريده الباحث في ميدان النحو من معلومات أصلية، وطرق تيسر عليه فهم اللغة، وخاصة مع المبتدئين، ومن هنا كان لابد من التأمل والبحث والتفكر؛ ليؤلف كتابا يجمع فيها الأصول والأدوات والعوامل من أجل إفادة المبتدئين؛ لكي يستغنوا عن الحشو وكل ما ليس له قيمة (حسين علي إبراهيم، العدد 1، 2024م، ص215).

وتكمن أهمية المصطلح النحوي أيضا في ضبط المفاهيم، فهو يسهم في توحيد المفاهيم بين العلماء والدارسين، وتجنب الاختلاف في الفهم؛ مما يسهم في تداول القواعد وتعليمها. فالمصطلحات تشكل مفاتيح لفهم المؤلفات النحوية التراثية والحديثة على حد سواء (عبد الراجحي، 2000م، ص77).

والمصطلح النحوي يسهم في تطور علم النحو وتوسع دراساته، حيث أسس له النحاة الأوائل كأمثال سيبويه والخليل بن أحمد، ثم سار على نهجهم علماء كثر، فزادوا المصطلحات ودققوها وأعادوا صياغتها حسب الحاجة (عبد الرحمن الحاج صالح، 2001م، ص45)، فشكّل ذلك كله أساسا للتراكم المعرفي في هذا العلم، وفتح الباب أمام التنظير النحوي والمناظرات.

المطلب الثاني: علل تسمية بعض المصطلحات النحوية:

(التحذير، البناء، جمع التكسير، الموصول، جمع المذكر السالم، خفض والنصب، عطف البيان، التعدي، المضارع).

1. مصطلح التحذير:

قال الدكتور يحي عابنة: "لقد رأينا أن مصطلحات هذا الباب - يعني التحذير والنهي والأمر- جميعها مصطلحات معنوية، تنطلق أساساً من التركيب لا من الحركة الإعرابية أو العامل أو التقدير والتأويل... وأما مصطلح التحذير فهو مشتق من معنى التركيب الذي يحمل التحذير والتخويف، ولو استعملوا مصطلح التخويف لكان جائزاً؛ لأن معناه: التخويف " (يحي عابنة، 2006م، ص134). فالتسمية هنا جاءت لتوحي بالمعنى العام للتركيب والغاية منه، ومنه اشتق الفعل المقدر في هذا الأسلوب، فقدروا (احذر) في مثل جملة (الكذب الكذب) و(الغدر الغدر)؛ ليوحي بأن المعنى العام للتركيب والأسلوب يلتقي مع المعنى اللغوي لكلمة (التحذير)، فكان ذلك سبباً على إطلاقه مصطلحاً لمثله.

2. مصطلح البناء:

جاءت فكرة تسمية هذا المصطلح من خلال التشبيه بين فكرة المصطلح وفكرة خارجية عنه، فسمي بناء تشبيهاً بالمبني من الطين والآجر، إذ يلزم المبني موضعه ويثبت في مكانه ولا يتغير، وفي البناء النحوي حالة لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، فظهر تشابه بين الفكرتين (9) (أحمد خضر، خالد حوير، ص11)، وفي ذلك يقول ابن يعيش (ت643هـ): "وإنما سمي بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً ولم يتغير الإعراب سمي بناءً، مأخوذ من بناء الطين والآجر" (ابن يعيش، 15/3)، ولم يبتعد السيوطي عن هذا التعليل (جلال الدين السيوطي، 64/1).

3. مصطلح جمع التكسير:

من التفسيرات المعتمدة المأخوذ بها لتعليل تسمية مصطلح جمع التكسير، ما أورده الأنباري (ت577هـ) في قوله: "إن قال قائل لم سمي جمع التكسير؟ قيل: إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية لأن تكسيرها إنما هو إزالة التثام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد وفك

نضده في هذا الجمع سمي جمع التكسير" (أبو البركات الأنباري، ص76)، فقد جاءت فكرة التسمية لهذا المصطلح من خلال فكرة التشبيه بينه وبين فكرة خارجية عنه، كما هو الحال في علة تسمية مصطلح البناء.

4 . مصطلح الموصول:

لقد كان للدلالة نصيب في علة تسمية بعض المصطلحات، وذلك بأن يكون المعنى وتامه هو الذي يوجه التسمية، وهو ما يعرف بالعلة الدلالية، ومنه ما جاء في علة تسمية الموصول عند أبي البقاء العكبري (ت 616 هـ)، إذ يقول: "وإنما سميت هذه موصولات لأنها نواقص تتم بما توصل به، ولذلك بنيت لأنها كبعض الكلمة أو كالحرف الذي يفتقر إلى جملة" (أبو البقاء العكبري، 1995م، 113/2).

فالمراد من قوله أن سبب إطلاق مصطلح الموصول هو حالة الكلمة وافتقارها دلالياً إلى ما بعدها، فهي موصولة بما بعدها، وهذا تجسيد لمعنى كلمة (موصول)

5 . مصطلح جمع المذكر السالم:

للمعيار الشكلي حقه في أن يكون سبباً في اختيار تسمية معينة لفكرة معينة، ونعني بالمعيار الشكلي هنا، أن يكون شكل المفردة أو إطارها موجهاً نحو هذا المصطلح أو ذاك، ومن ذلك مصطلح (جمع المذكر السالم)، فقد ذكر الفاكهي (ت 972 هـ) علة تسميته بقوله: "وسمي سالماً لسلامة بناء واحده، مع قطع النظر عن الزيادة في آخره" (عبد الله الفاكهي، 1993م، ص114).

6 . مصطلح خفض والنصب:

من العلل الواردة في تسمية المصطلحات هو التفسير النطقي، وهي علة صوتية في ظاهرها، وفي ذلك يقول الزجاجي (ت 340 هـ): "ومن سماه من الكوفيين خفضاً فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين" (الزجاجي، 1979م، ص93).

أما في تسمية النصب فقال: "والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه" (الزجاجي، 1979، ص93).

7. مصطلح عطف البيان:

قد تكون الوظيفة النحوية سبباً في تسمية المصطلح، بمعنى عمل ما يقع تحت هذا المصطلح النحوي، أو طبيعة أداء عمله سبباً في إطلاق المصطلح عليه، وهذا ما لمسناه في مصطلح عطف البيان، وعليه قال ابن السراج (ت 216هـ): "وإنما سمي عطف البيان ولم يقل نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل ولا تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسمية نعتا وسموه عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به، وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه، نحو: رأيت زيدا أبا عمرو، ولقيت أخاك بكرا (17) (ابن السراج، 2، 45/1996)، فيفهم من كلام ابن السراج أن الاسم لم يحمل مميزات الوصف، ولا فيه سمة النعت، ولا هو من أنواع الصفات، فنظر للوظيفة التي يؤديها وهي البيان. وفي ذلك يقول الصبان (ت 1206هـ): "هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وسمي هذا التابع عطف البيان، لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به". (أبو العرفان الصبان، 3/125)، وقد ذهب غيرهم من النحاة القدامى (جلال الدين السيوطي، 3/159) والمحدثين إلى العلة ذاتها. (مهدي المخزومي، 1986، ص 198). ويتضح من نص الصبان السابق أن ارتباط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي من خلال الوظيفة المؤداة التي تمثل العلة على إنتاج هذا المصطلح.

8. مصطلح التعدي:

يعد المعنى المعجمي سبباً في تسمية المصطلح، وهو الأكثر حضوراً وتمسكاً به من قبل الدارسين، ومن ذلك مصطلح التعدي الذي هو نقيض اللزوم، وسمي بذلك تماشياً مع المعنى المعجمي، إذ معناه في المعجم (التجاوز) (ابن منظور، مادة عدا)، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن يعيش (ت 643هـ) قائلاً: "اعلم أن الأفعال على ضربين متعد وغير متعد، فالمتعدي مما يفترق وجوده إلى غير الفاعل، والتعدي التجاوز، يقال عداً طوره أي تجاوز حده، أي إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به" (ابن يعيش، 7/309).

كما أن من معاني التعدي الظلم والتسلط (23) (ابن منظور، مادة عدا) ، وبالتالي يتعدى العامل على معموله (المفعول به) فيكون من باب التسلط. إذ يتسلط الفعل على مفعوله معنى، فيقع عليه ، ويتسلط إعراباً فينصبه .

9 . مصطلح المضارع :

إن الأصل في الاسم أن يكون مُعرباً والفعل أن يكون مبنياً، وهذا مذهب النحويين، لكن شذ عن هذه القاعدة بناء الاسم، وشذ أيضاً إعراب الفعل المضارع بسبب مشابهته للأسماء ومضارعه لها، فالمضاربة معناها المشابهة (الفيروز أبادي، 2000)، وقد أفصحت نصوص النحويين عن مشابهة المضارع للاسم، ومن ذلك قول سيوييه: "هذا باب إعراب الأفعال المضاربة للأسماء" (سيوييه، 5/3)، وسار على هذا النحويون، إذ وجدوا في شبه المضارع بالاسم علة لأعرابه، وجعلوا هذا الشبه علة لتسميته بـ (المضارع)، وإن اختلفوا في وجه شبهه بالاسم، فقد رأى المبرد (ت285هـ) أن تسميتها بالمضاربة لوقوعه موقع الاسم، فقال: " وإنما قيل لها مضاربة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى، تقول: (زيد يقوم) و(زيد قائم)، فيكون المعنى فيها واحداً، كما قال عز وجل: (وإن ربك ليحكم بينهم)، أي لحاكم (المبرد، 2، 1/1994) .

ورأى غيره أن الشبه يكون بزوائد المضارع الأربع ، قال ابن يعيش: " هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع المشابه ،يقال ضارعه وشابته وشاكلته وحاكته إذا صرت مثله ... والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: (أقوم، ونقوم، ويقوم)، فأعرب لذلك (ابن يعيش 7/227) .

وأياً كان المصطلح، فإن علة التسمية هو مضارعه للاسم، وهذا مبني على المعنى المعجمي على وفق حالة الفعل هنا . فما سبق ذكره يبرز لنا أهم الأسباب والعلل في تسمية بعض المصطلحات النحوية، ووجه ارتباطها بالمعنى اللغوي بحسب النظر إلى حالة المسمى، ومن ثم قد يختلف النظر إلى حالة المسمى تلك من نحوي إلى آخر، فيختلف عندهما السبب على التسمية، ويتعدد حينئذ المصطلح والمسمى واحد، وهو ما سنتناوله في المطلب اللاحق .

المطلب الثالث : اختلاف علة تسمية بعض المصطلحات النحوية.

عندما يذكر الخلاف في علم النحو، ينصرف الذهن إلى مدرستين كبيرتين هما: البصرة والكوفة، ويستلزم التبيين أن في هذا الجانب من البحث نحاول أن نجد عنواناً غير ما ذكر؛ ليدفع ذلك الهاجس الذي يستحضر المدرستين، ذلك لأن التعليقات التي وقف عليها البحث وأنشأت الاختلاف ليس مما أبداه أهل البصرة أو أهل الكوفة أو غيرهما، بل هي قول لنحوي في تعليل هذه التسمية، وقول آخر أو أقوال لنحاة آخرين، بحجج مختلفة من دون أن يشير أحدهم إلى أنها تشكل رداً أو خلافاً.

وقد تم اختيار مجموعة من المصطلحات النحوية، مما اختلف في تعليل تسميتها من قبل النحاة، ولعل هذا الاختلاف في التعليل سببه الحجج واختلاف المرجعيات المعتمدة في إيجاد العلة، وربما أبرزها تلك العلل التي ذكرناها سابقاً وهي: (المرجعية اللغوية، والمعجمية، والوظيفية النحوية)، ومن هذه المصطلحات ما يأتي :

1. الاستثناء المفرغ :

انطلق ابن هشام (ت 761هـ) من العمل النحوي ليقرّ علة تسمية هذا المصطلح، فقال: "ومن ثم سموه مفرغاً لأن ما قبلها متفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شيء (ابن هشام الأنصاري ص 288) وهناك علة أخرى للتسمية ذكرها أحد النحويين ناظراً فيها إلى العمل النحوي، وهو قوله: "هذه الحالة الثالثة يسميها النحاة بالاستثناء المفرغ، وسبب التسمية أن المستثنى فرغ من عامله الاستثناء، وإذا أعرب بحسب موقعه من الإعراب، وقيل بل فرغ ما قبل (إلا) للعمل فيما بعد (إلا) (صالح الأسمر ص 177)." قبل (إلا) للعمل فيما بعد (إلا) (صالح الأسمر ص 177).

وفي كلتا العلتين محاولة لإسباغ المعنى اللغوي للمصطلح النحوي على حالة المسمى، وإيصال المعنى الاصطلاحي إلى المعنى المعجمي، وكان الطريق إلى ذلك العمل النحوي.

2. الاسم:

من أشهر المسائل الخلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة علة تسمية الاسم، إذ اختلفوا في مصدر اشتقاقه، أهو مشتق من السمة بمعنى العلاقة، أم من النمو بمعنى الارتفاع؟ حيث اعتنى بذلك أبو البركات الأنباري في الإنصاف قائلاً: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق

من الوسم . وهو العلاقة . وذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو . وهو العلو (أبو البركات الأنباري، 6/1).

فحجة أهل الكوفة أن الوسم معناه العلامة، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به، فإذا قلت زيد دلّ المسمى، فصار كالوسم عليه، فلذا يكون مشتقاً من الوسم. أما حجة البصريين فإنه مشتق من السمو؛ لأن السمو معناه العلو، والاسم يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى، فلما سما الاسم على مسماه وعلا ما تحته في معناه دلّ على أنه مشتق من السمو، أو قيل لأنه سما على الفعل والحرف من حيث إنه يخبر به وعنه عكس الآخرين، فلا يكون معهما ذلك (أبو البركات الأنباري 46/1).

إن الناظر في تعليل الفريقين يجد أنه منطلق من المعنى اللغوي لأصل كلمة (اسم)، فالوسم هو العلامة، والسمو هو العلو، ويحاول كل منهما سحب هذه المعاني؛ لجعلها طريقاً ينطلق على مصطلح الاسم.

3 . اسم الفعل:

وضع الاسم ليدل على مسماه، لكن النحويين رأوا أن من الأسماء ما يدل على معنى الفعل، وهو اسم لصيغته فسموه فعل، يقول ابن يعيش في هذا الصدد: "اعلم أن معنى قول النحويين أسماء الأفعال، المراد به أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها، فقولنا: (بعد) دلّ على ما تحته من المعنى، وهو خلاف القرب، وقولك: (هيئات) اسم للفظ (بعد) دال عليه، وكذلك سائرهما " (ابن يعيش، 182/4).

ومن النحويين من أورد سببا آخر في تسمية اسم الفعل مأخوذاً من القوانين النحوية، وذلك أن علامات الاسم (الجر والتنوين... الخ) بها يميز الاسم عن الفعل والحرف، ودليل النحاة على اسمية أسماء الأفعال قبولها التنوين، قال ابن عقيل: "الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء، لحاق التنوين لها فتقول في صه: صه وفي حيّه: حيّه، فليحق التنوين للدلالة على التكثير، فما نَوّن منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة" (بهاء الدين عقيل، 239/3).

لكن هذا الاسم دال دلالة الفعل ولا يقبل علاماته، فكان ذلك علة لتسميته بـ (اسم الفعل) عند بعضهم، وفي هذا يقول الدكتور فاضل السامرائي: "وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال، ولا

تقبل علاماتها، وليست هي على صيغها، فسامها النحاة أسماء الأفعال، وهي عند جمهور النحاة أسماء؛ لأن قسما منها يقبل بعض علاماته كالتنوين ، وذلك نحو: صه، وأف، والألف واللام نحو: النجاء، وليست هي عند النحاة بمنزلة بين الأسماء والأفعال، أي قسما رابعا من أقسام الكلام ، ولذلك سموها بأسماء الأفعال ، كما ذهب إليه بعضهم، بل هي أسماء حقيقية عندهم (فاضل السامرائي، 4، 2003/34).

فالناظر في العلتين يجد أن العلة الأولى للتسمية مبنية على كون مسمى اسم الفعل هو صيغة الفعل الدالّ عليه، وهو هنا لا يخرج عن المعنى اللغوي لكلمة الاسم، والعلّة الثانية للتسمية مبنية على تركيب مصطلحين، الأول: باعتبار اللفظ، والآخر: باعتبار المعنى، فسمي اسما؛ لأن لفظه يقبل علامات الاسم، وسمي فعلا؛ لأن دلالته دلالة الفعل.

4. الإعراب :

يعد الاشتقاق اللغوي هو السبب في خلاف تسمية هذا المصطلح، إذ يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) : " اعلم أن الإعراب على وجهين : أحدهما أن يكون من قولهم أعرب عن نفسه، إذ بين ما في ضميره وأوضحه؛ لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعاني ... والوجه الثاني: أن يكون أعرب منقولاً من قولهم: عربت معدته، إذ فسدت، فكأن المعنى في الأعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيد ، ورأيت زيد، ومررت بزيد، فلم تغير آخر الكلمة لكان ذلك لبساً وإفساداً، فإذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم ودلت بكل واحدة على معنى اتضح المقصود، وزال اللبس والفساد "(عبد القادر الجرجاني، 1982، 97/1).

فالإعراب إما مأخوذ من التبيين وهو لبيان المعاني، فكذلك الإعراب في النحو، وإما مأخوذ من الإعراب بمعنى الإفساد ، فكأن الإعراب أزال الإفساد وغير الأمر، فتكون همزة الإعراب هنا للسلب والإزالة (عبد القادر الجرجاني، 98/1). والواضح أن مردّ العلتين هو المعنى اللغوي لكلمة الإعراب . وهناك علة ثالثة عند بعضهم إلا أنها ضعيفة على حسب ما ذكر الدكتور يحيى عابنة حيث قال: "وأضعف الوجوه التي قررها النحويون في سبب التسمية وتعليلها أن الإعراب إنما سمي إعراباً لأنه يحجب الكلام إلى السامع، على أن للكلم وجهاً،

وهو أن من معاني الإعراب في اللغة : التحبيب ، من قولهم : امرأة عروب، إذا كانت متحبة إلى زوجها (يحي عباينه، ص51).

لأشك أن الرأي الأخير هو رأي ضعيف جدا كما وصفوه؛ لأنه بعيد كل البعد عن معنى مصطلح الإعراب المراد في النحو، إذ أن المعنى الذي أرادوه استعمل في القرآن في قوله تعالى : (عُربا أترابا)، وهو معنى آخر غير ما أريد به في المصطلح النحوي؛ لذلك فإنه يترجح في النتيجة الرأي الأول، لكونه الأقرب في الدلالة على المراد من المصطلح، وخلوه من التكلف .

5. الحرف :

اختلف العلماء النحاة في علة تسمية مصطلح (الحرف)، لكن على الرغم من اختلافهم فهم ينطلقون من الأساس اللغوي لمعنى الحرف، وهو الركيزة التي اعتمدوا عليها في تعليلهم، قال ابن الوراق : "وأما تسمية النوع الثالث بالحرف في اللغة فموضوع لطرف الشيء ، وكأن هذا النوع إنما يقع طرفا للاسم والفعل معاً، خص بهذا اللقب، لقولهم : (أزيد ترى في الدار ؟)، فالألف أنما دخلت للاستفهام عن كون زيد، ولم تدخل هي لمعنى يختصها، وهي في اللفظ طرف مع ذلك " (أبو الحسن الوراق، 1999، ص139).

فظاهر كلام ابن الوراق ينبئ بأنه فسر هذا المصطلح بـ (الطرف) من حيث الدلالة، أي دلالة الحرف في التعبير، وكذلك من حيث اللفظ حين اعتبر الهمزة في المثال السابق طرف الجملة. أما أبو البركات الأنباري فقد علله بمثل ذلك، فقال : "... لأن الحرف في اللغة هو الطرف ، ومنه يقال: حرف الجبل، أي طرفه، فسمي حرفاً ؛لأنه يأتي في طرف الكلام " (أبو البركات، 12/1).

وقد فسر أبو البقاء العكبري الطرف على التفسير الأول للوراق، أي من حيث المعنى، وفي ذلك قال: " وسمي القسم الثالث حرفاً لأنه حرف كل شيء طرفه ، والأدوات بهذه المنزلة ؛ لأن معانيها في غيرها ، فهي طرف لما معناها فيه " (أبو البقاء العكبري 45/1) وأكد هذا المعنى الزجاجي، حيث اعتمد هو الآخر على الجانب اللغوي في تفسيره معنى الحرف من حيث اللفظ والتركيب، وهو لا يختلف كثيراً عن سابقه " وسمي القسم الثالث حرفاً لأنه حدّ

ما بين هذين القسمين . يقصد الاسم والفعل . ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها، وهذا بيّن واضح "(الزجاجي، ص45). وذكر المرادي (ت 749هـ) وجها آخر لتسميته، ولم يحد عن المعيار نفسه الذي اتبعه السابقون له، فقال في تعليل التسمية: "وقيل : لأنه يأتي على وجه واحد ، والحرف في اللغة هو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى : (ومن الناس من يعبد الله على حرف) [سور الحج آية 11]، أي على وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء دون الضراء، أي يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة، فإن غيرها الله وامتنحه كفر به، وذلك لشكه وعدم طمأنينته "(حسن المرادي، 1976، ص88).

فالمرادي قال بما قال به الأنباري سابقاً، مؤولاً به معنى الحرف في الآية الكريمة المذكورة آنفاً، ومعتدلاً بإياه معناً أساسياً ترجع إليه معاني الحرف الأخرى، قال: والظاهر أنه سمي حرفاً لأنه طرف في الكلام كما تقدم، وأما قوله تعالى: (ومن الناس من يعبد الله على حرف)، فهو راجع إلى هذا المعنى؛ لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد وناحية منه، وإلى ذلك ترجع معاني الحرف كلها " (حسن المرادي، ص89، 88).

6 . المضمّر :

تدل مادة (ضممر) في المعجم على الغيبة والتستر (ابن فارس، 3، 290/2002)، ومن هنا علل النحويون تسمية هذا المصطلح، قال السهيلي (ت 582هـ): "فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره أو ما المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره، فإذا أضمره في نفسه ودلّ المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها سميت تلك اللفظة اسماً مضمراً؛ لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظة الظاهر" (أبو القاسم السهيلي، 1992، ص170)، وقد ذكر ابن هشام ثلاثة أوجه في تعليل تسمية مصطلح (المضمّر)، الأول: توافق فيه مع السهيلي، وهو أنه سمي مضمراً من قولهم: (أضمرت الشيء)، بمعنى سترته وأخفيته، والثاني: أنه من الضمور، وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، والثالث: أن الحروف الموضوعة للمضمّر غالباً ما تكون مهموسة وهي: الناء والكاف والهاء، والهمس يعد صوت خفي (ابن هشام الأنصاري، ص168). ولعل الأوجه الثلاث في تعليل تسمية المضمّر تستند إلى المعنى اللغوي للمصطلح، وإن كان التفسير

الأول استعان به مباشرة، والثاني لجأ إلى التفسير الشكلي للكلمة ولهزالتها بقلة حروفها، والثالث لجأ إلى التفسير الصوتي لأحرف الضمير.

7. المفعول المطلق :

لقد قارن النحويون المفعول المطلق بغيره من المفاعيل، فوجدوا أن جميعهم قيدوا بحرف الجر، ك (المفعول به، معه، له، فيه) إلا المفعول المطلق بقي بلا قيد، فأطلق عليه هذا المصطلح، وهذا ما جاء في نصوص النحويين، إذ قالوا: "سمي مفعولا مطلقا لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل الباقية (أبو البقاء الكفوي، 1998، 1293/1، الرضي الإسترابادي، 1386، 1296/1).

وقد ذهب ابن هشام إلى التفسير ذاته وهو (التقييد)، لكن القيد عنده ليس حرف الجر، بل ما يقع عليه الفعل، في نحو قولك: (ضربتُ زيداً)، فزيد هنا مفعول به وليس الشيء الذي فعلته، إذ أنك فعلت به فعلا وهو الضرب، بخلاف قولك: (ضربت ضرباً) فالضرب مفعول؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته، فلذلك سمي مفعولا به (ابن هشام الأنصاري، ص252).

8. المفعول معه :

تستند علة تسمية المفعول معه إلى الوظيفة النحوية أو الدلالية، فالوظيفة النحوية تتمثل في أن المفعول معه يكون توضيحاً وبياناً لمن فُعل معه الفعل، والدلالة تتمثل في مجيء الواو بمعنى (مع)، وقد قيل: "فالسبب في تسميته بهذا الاسم المنصوب الذي لبيان من فُعل معه الفعل، وثانياً إلى معنى (الواو) التي هي للمعية" (يحيى عابنة ص113).

9. المنقوص :

علل سيبويه تسمية المنقوص بقوله: "فالمنقوص كل حرف من بنات الياء أو الواو أو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر" (سيبويه، 536/3). فالعلة عند سيبويه كانت نقصاً في العلامة الإعرابية، وذلك أنه أراد بالمنقوص الذي هو المقصور، إذ قد يقال للمقصور منقوصاً، والمقصور لا تظهر عليه الحركة في الأحوال الثلاث، وبالعلة نفسها قال أبو البقاء العكبري مع اختلاف المسمى (أبو البقاء العكبري 81/1).

وهناك من ذهب إلى أكثر من ذلك، فأضاف علة أخرى، وهي علة الحذف، ومن ذلك ما ذهب إليه الفاكهي: "ويسمى منقوصاً لنقص بعض الحركات منه، أو لحذف لامه لأجل التتوين كذا قيل" (عبد الله الفاكهي ص122). ويبدو مما سبق أن جميع العلل كانت تفسيراً على أساس لغوي للمصطلح، فالمنقوص سمي بذلك لنقصان فيه، فمرة يفسر بالعلامة الإعرابية، ومرة يفسر بالحرف .

10. حروف الجر :

إن علة تسمية مصطلح (حروف الجر) تكمن في المعنى اللغوي، وذلك أن هذه الحروف تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، إي توصلها إليها، هكذا قيل (أبو العرفان الصبان، 302/2).

وقيل: "لأنها تعمل الجر، فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص، كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم ... " (أبو العرفان الصبان ، 302/2). وفي هذه الحال تكون علة التسمية هنا هي العمل النحوي وهو (الجر)، وقيل أيضاً في علة التسمية لهذا المصطلح، أن معنى الجر " هو جر الفك الأسفل إلى أسف (رنا سلمان، 2005، ص8) في هذه الأخيرة تكون علة التسمية، تفسير المعنى اللغوي تفسيراً نطقياً .

نتائج البحث:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها الآتي .:

- 1 . لم يكن الأوائل من النحويين كأمثال أبي الأسود الدؤلي وسيبويه وغيرهم على عناية في تعليل التسمية للمصطلح النحوي بداية نشأة النحو، إذ كان مهمهم في تلك المرحلة تكوين علم يجمع هذه اللغة .
- 2 . يمثل المصطلح النحوي مفتاحاً لعلم النحوي، وضابطاً لمفاهيمه، فهو يساهم في توحيد المفاهيم بين العلماء والدارسين، ويجنب الاختلاف بينهم.
- 3 . تنحصر علة تسمية المصطلح النحوي بين المناسبة اللغوية التي ذكر فيها المصطلح والبعد اللغوي له.

4 . أكدت الدراسة وأثبتت بأن هناك تفاوت بين المناسبة اللغوية واختلافها بحسب النظر إلى حالة المسمى، فمرة تعتبر حالة المسمى باعتمادها المعنى الأسلوبي، ومرة باعتمادها ما يتصل بالمسمى ويتم معناه، ومرة باعتمادها شكل المفردة رسماً أي شكلاً أو نطقاً، وقد تعتمد الوظيفة النحوية والتفسير المعجمي الاشتقاقي، وكذلك ربط تسمية المصطلح بفكرة خارجية عنه .

5 . لم يكن النحويون متفقون على علة واحدة في التسمية، فقد اختلفوا في علة تسمية بعض المصطلحات بجج مختلفة.

6 . كان للالتقاء المعنى العام للتركيب والأسلوب مع المعنى اللغوي دورهما في إطلاق مصطلحات نحوية ، كما هو الحال في مصطلح (التحذير).

التوصيات:

بعد الانتهاء من رحلة البحث حول موضوع (المصطلح النحوي وعلة تسميته)، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات من جوانب عدة، منها ما يتعلق بالبحث نفسه، ومنها ما يتعلق بالجانب المنهجي، ومنها ما يتعلق بالجانب التطبيقي، وفيما يلي نعرض هذه الآتي :-

1- توسيع دائرة الدراسة: يستحسن دراسة علل تسمية المصطلحات النحوية في ضوء مقارنتها بالمصطلحات في علوم أخرى ،(كالبلاغة أو الصرف) .

2- الربط بين القديم و الحديث: يمكن عقد مقارنة بين علل التسمية عند النحاة القدماء وبين استخدام المصطلحات في الدراسات اللغوية الحديثة.

3- الاعتماد على المصادر الأصلية: يوصى الباحثون المقبلون بالرجوع إلى أمهات كتب النحو التي عرضت المصطلحات الأولى مثل : (الكتاب لسيبويه).

4- توظيف المنهج المقارن :للمقارنة بين علل تسمية المصطلحات النحوية في المدارس النحوية (البصرية ، الكوفية، البغدادية).

5- استخدام الدراسات المعجمية: إدخال البعد المعجمي و اللغوي لفهم دلالة المصطلحات و أسباب اختيارها.

- 6- توظيف الجانب الدلالي: دراسة العلاقة بين الاسم و المسمى (المصطلح و الوظيفة)، وفق النظريات الحديثة في علم الدلالة.
- 7- إعداد معجم خاص :جمع المصطلحات النحوية مع علل تسميتها في معجم أو دليل، يسهل على الدارسين الرجوع إليها.
- 8- تيسير تعليم النحو: الإفادة من علل التسمية في جعل المصطلح أكثر وضوحاً للمتعلمين؛ لأنها تساعد على الفهم و الحفظ.
- 9- الانفتاح على الدراسات الغربية: الاستفادة من نظريات التسمية والمصطلح في اللسانيات الحديثة؛ لتطوير فهمنا للمصطلح النحوي .

المراجع:

- المصطلح النحوي: دراسة في علة التسمية، أحمد خضير عباس، خالد حوير شمس ، مجلة كلية الآداب، العدد 15، جمهورية العراق- ذي قار - جامعة ذي قار، كلية الآداب .
- لسان العرب، لابن منظور، دار بيروت، ط1، 1997م، 4/ 60. 61 (صلح).
- المصطلح النحوي، عوض القوزي، جامعة الرياض، 1981م .
- قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، 1984م .
- دور المصطلح النحوي في فهم النحو العربي، إعداد: حسين علي إبراهيم، جامعة الجنان، القرار للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 1، السنة الأولى كانون 2 (يناير) 2024.
- مدخل إلى علم اللغة، لعبده الراجحي، دار النهضة، بيروت، 2000م .
- المصطلح اللساني العربي، عبد الرحمن الحاج صالح، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2001م .
- تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، الدكتور/ يحيى عابنة، عالم الكتب الحديث، اردب . الأردن، ط1، 2006م.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، تح / أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، 15/3.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح/ الدكتور عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 64/1.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح/ الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م ، 113/2.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح/ المتولي رمضان . أحمد الدميري، ط2 ، 1993م.
- الإيضاح في علل النحويين، للزجاجي، تح/مازن المبارك، دار النفائس . بيروت . لبنان ، 1979م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تح/ الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط3 ، 1996م ، 45 /2.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان الصبان، تح/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر، 125/3.
- النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت . لبنان، 1986م.
- ينظر القاموس المحيط، الفيروز أبادي، إعداد وتقديم/ محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي ،ط2، بيروت . لبنان، 2000م .
- الكتاب، لسيبويه ، تح/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت . لبنان، ط1 ، 5/3 ، وقد استعمل سيبويه مصطلح آخر ، وهو الفعل (الخبري) ، ينظر 12/1.
- المقتضب، للمبرد، تح/ محمد عبد الخالق عزيمة ،ط2، القاهرة . مصر، 1994م، 1/2.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع .
- إيضاح المقدمة الأجرومية، للشيخ/ صالح الأسمرى ، .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ، 6/1 ، المسألة (1) .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، تح/ الدكتور أحمد سليم الحمصي ، والدكتور محمد أحمد قاسم، دار جروس، طرابلس . لبنان، ط1، 239/3.

معني النحو، الدكتور/ فاضل السامرائي، دار الفكر ، ط2 ، 2003م ، 34/4.

المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح/ الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ، 1982م ، 97/1.

علل النحو، أبو الحسن الوراق، تح/ محمود درويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض . السعودية، 1999م .

الجنى الداني في حروف المعاني، حسن المرادي، تح/ طه محسن، جامعة بغداد، 1976م .

مقاييس اللغة، ابن فارس، تح/ عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب، 2002م، 290/3.

نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تح/ عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1 ، بيروت . لبنان ، 1992م .

الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح/ عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1998م ، 1293/1،

وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الإسترابادي ، تح/ يوسف عمر، مؤسسة الصادق، طهران . إيران، ط2، 1386هـ، 296/1.

النيابة والتضمن في حروف الجر في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، رنا سلمان، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2005م .